استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيَّة للتعامل مع أزمة التضخم خلال عام ٢٠٢٣

د. غادة محمود محمد عبد الحميد

*المراسلة:
ghada.abdelhameed@alexu.edu.eg
زميل كلية الدفاع الوطني – الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية

الملخص:
شهد ت مصر في الآونة الأخيرة أزمة تضخم حادة، حيث ارتفع معدل التضخم إلى ١٥,٦٪ في يوليو ٢٠٢٢م، وهو أعلى مستوى له منذ عام ٢٠١٨م ؛وبالتالى أدت أزمة التضخم إلى العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد المصري، مثل: انخفاض القدرة الشرائية للأفراد ، زيادة الأعباء المالية على الشركات مما ادى الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى، أصبح هناك ضرورة إلى وضع استراتيجية شاملة تتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات المختلفة.
ومن هنا ظهرت المشكلة البحثية نتيجة عدة اسباب نذكرمنها ارتفاع معدلات التضخم له تداعيات سلبية كبيرة على القدرة الشرائية للمواطنين وجودة حياتهم. وان التضخم يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادى والاستثمارات في مصر، تقييم العوامل الاقتصادية الكلية والجزئية المؤدية إلى ارتفاع التضخم، تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم على المستهلكين والشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة. دراسة وتقييم الإجراءات والسياسات النقدية والمالية المتخذة من قبل البنك المركزي والحكومة للتحكم في التضخم. تحليل نقاط الضعف والقصور في هذه السياسات والبرامج وأسباب عدم فعاليتها.وبالتالى فان معالجة التضخم أصبحت أولوية قصوى لصناع السياسات الاقتصادية في مصر حيث ان السياسات الحالية لم تنجح بالشكل المطلوب في السيطرة على التضخم وبالتالى اصبحت هناك حاجة لحلول وخطط استباقية فعالة للتعامل مع هذه الأزمة فهى ضرورية لمواجهة تقلبات التضخم المستقبلية.منها البحث عن استراتيجيات واقتراحات بديلة أو مكملة للسياسات الحالية، مثل السياسات التحفيزية للإنتاج والاستثمار، وتعزيز الرقابة على الأسواق تحليل جدوى وفعالية هذه الاستراتيجيات المقترحة فى الحد من ارتفاع معدلات التضخم.. تطوير خطط وآليات استباقية لمواجهة تقلبات معدلات التضخم المستقبلية في الاقتصاد المصري. تحديد المؤشرات

الكلمات المفتاحية:
استراتيجية طرح الحلول ، استراتيجية وضع الخطط الاستباقية ، أزمة التضخم.

Abstract
Egypt has recently experienced a severe inflation crisis, with the inflation rate rising to 15.6% in July 2022, its highest level since 2018. This inflation crisis has had numerous negative effects on the Egyptian economy, including a decline in individuals' purchasing power and increased financial burdens on businesses, which has led to a decline in economic growth rates. Therefore, it is necessary to develop a comprehensive strategy that includes a set of different policies and measures. This research problem arises from several reasons, including that high inflation rates have significant negative repercussions on citizens' purchasing power and quality of life. Inflation negatively impacts economic growth and investment in Egypt. This research aims to evaluate the macroeconomic and microeconomic factors leading to high inflation. It also aims to analyze the economic and social impacts of high inflation on consumers, businesses, and various economic sectors. It also aims to study and evaluate the monetary and fiscal policies and measures taken by the Central Bank and the government to control inflation. Analyzing the weaknesses and shortcomings of these policies and programs and the reasons for their ineffectiveness. Therefore, addressing inflation has become a top priority for economic policymakers in Egypt, as current policies have not been sufficiently successful in controlling

inflation. Therefore, there is a need for effective proactive solutions and plans to address this crisis, as they are essential to confronting future inflation fluctuations. These include exploring alternative or complementary strategies and proposals to current policies, such as policies that stimulate production and investment and enhance market oversight. Analyzing the feasibility and effectiveness of these proposed strategies in reducing rising inflation rates. Developing proactive plans and mechanisms to address future inflation fluctuations in the Egyptian economy. Identifying key indicators and variables that must be monitored and addressed proactively.

Keywords:
Solution strategy, proactive planning strategy, inflation crisis.

مقدمة:

تواجه الدول النامية تحديات اقتصاديَّة كبرى؛ مثل: الفقر، والبطالة، وعدم المساواة، وضعف البنية التحتيَّة، وتؤدي هذه التحديات إلى عدم الاستقرار الاقتصاديّ؛ مما يجعل هذه الدول عرضة دائمًا للأزمات الاقتصاديَّة، التي يمكن أن يكون لها آثار سلبيَّة في اقتصاديات تلك الدول، ويمكن أن تؤدي الأزمات الاقتصاديَّة أيضًا إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، لذلك، من المهم أن تضع الدول النامية حلولًا استباقيَّة للتعامل مع الأزمات الاقتصاديَّة، حيث تساعد هذه الحلول على تخفيف حدة آثار الأزمات الاقتصاديَّة، وتقليل الضرر الذي يمكن أن تسببه، كما يساعد التنبؤ بالأزمات على وضع الخطط الاستباقيَّة وطرح الحلول الفعالة للتعامل معها، من خلال تحديد احتمال حدوث الأزمة وتوقيتها، وتحديد الأصول والأنظمة التي من المحتمل أن تتأثر بالأزمة، مع تحديد المناطق الأكثر عرضة لخطر الأزمة. وعلى هذا تشهد مصر، كغيرها من دول العالم، أزمة تضخميَّة حادة أثرت في مختلف جوانب الحياة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للمواطنين، وتُعَدُّ هذه الأزمة تحديًا كبيرًا للحكومة المصريّة، التي تسعى جاهدةً لوضع استراتيجيات فعّالة للتعامل معها، وتخفيف آثارها على المواطنين. إن أزمة التضخم في مصر هي تحدٍ كبيرٌ يتطلب تضافر جهود جميع أطراف المجتمع؛ من الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والمواطنين، للتعامل معها بفعالية، وتخفيف آثارها على المواطنين.

مشكلة البحث:

شهدت مصر في خلال عام ٢٠٢٢م أزمة تضخم حادة؛ حيث ارتفع معدل التضخم إلى ١٥,٦٪ في شهر يوليو ٢٠٢٢م، وهو أعلى مستوى له منذ عام ٢٠١٨م؛ وبالتالي أدت أزمة التضخم إلى العديد من الآثار السلبيَّة على الاقتصاد المصريّ؛ مثل: انخفاض القدرة الشرائيَّة للأفراد، وزيادة الأعباء الماليَّة على الشركات؛ مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصاديّ، ومن أجل التعامل مع أزمة التضخم في مصر، أصبح هناك ضرورة إلى وضع استراتيجيَّة شاملة تتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات المختلفة؛ مثل الاعتماد على استخدام استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيَّة، من أجل الخروج من أزمة التضخم الحاليَّة وتجنبها بشكل كبير مستقبلًا.

ومن هنا ظهرت المشكلة البحثية نتيجة عدة أسباب، نذكر منها أن ارتفاع معدلات التضخم له تداعيات سلبية كبيرة على القدرة الشرائيَّة للمواطنين، وجودة حياتهم. وأن التضخم يؤثر سلبًا في النمو الاقتصاديّ، والاستثمارات في مصر. تقييم العوامل الاقتصاديّة الكليَّة والجزئيَّة المؤدية إلى ارتفاع التضخم؛ مثل زيادة العجز في الموازنة العامة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف قيمة العملة المحلية. تحليل الآثار الاقتصاديَّة والاجتماعية الناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم على المستهلكين والشركات والقطاعات الاقتصاديَّة المختلفة. دراسة وتقييم الإجراءات والسياسات النقديَّة والماليَّة المتخذة من قِبل البنك المركزيّ والحكومة؛ للتحكم في التضخم. تحليل نقاط الضعف والقصور في هذه السياسات والبرامج، وأسباب عدم فعاليتها، وبالتالي فإن معالجة التضخم أصبحت أولوية قصوى لصناع السياسات الاقتصاديَّة في مصر؛ حيث إن السياسات الحاليَّة لم

تنجح بالشكل المطلوب في السيطرة على التضخم، وبالتالي أصبحت هناك حاجة لحلول وخطط استباقيَّة فعالة للتعامل مع هذه الأزمة، فهي ضرورية لمواجهة تقلبات التضخم المستقبليَّة؛ منها البحث عن استراتيجيات واقتراحات بديلة أو مكملة للسياسات الحاليَّة، مثل السياسات التحفيزية للإنتاج والاستثمار، وتعزيز الرقابة على الأسواق، وتحليل جدوى وفعالية هذه الاستراتيجيات المقترحة في الحد من ارتفاع معدلات التضخم، وتطوير خطط وآليات استباقيَّة لمواجهة تقلبات معدلات التضخم المستقبليَّة في الاقتصاد المصريّ، وتحديد المؤشرات والمتغيرات الرئيسيّة التي يجب مراقبتها والتعامل معها بشكل استباقي. من هنا تبرز الحاجة إلى وضع استراتيجيَّة شاملة، تعتمد على حلول مبتكرة وخطط استباقيَّة للتعامل مع هذه الأزمة، تتضمن هذه الاستراتيجيَّة تحليل العوامل المؤدية إلى التضخم، وتقييم السياسات الحاليَّة، واقتراح سياسات بديلة أو مكملة لتعزيز الإنتاج والاستثمار، ووضع آليات استباقيَّة لمواجهة التقلبات المستقبليَّة في معدلات التضخم.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في أنه يتناول قضية مهمة، تؤثر في الاقتصاد المصريّ، وهي أزمة التضخم، كما أنه يركز على استخدام استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيَّة، وهي استراتيجيَّة يمكن أن تكون فعالة في التعامل مع الأزمات الاقتصاديَّة، من خلال التنبؤ بها، وتجنب حدوثها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أسباب أزمة التضخم في مصر.
- الكشف عن الآثار السلبيَّة لأزمة التضخم في الاقتصاد المصريّ.
- تحليل أساليب طرح الحلول، ووضع الخطط الاستباقيَّة للتعامل مع التنبؤ بالأزمات.
- تقييم مدى فعالية تلك الاستراتيجيات في التعامل مع أزمة التضخم في مصر.
- اقتراح مجموعة من السياسات والإجراءات، ووضع استراتيجيَّة لتجاوز الأزمة التي يمكن استخدامها للتعامل مع أزمة التضخم في مصر، مع التركيز على استخدام استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيَّة.

فرضية البحث:

تسهم استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيَّة، في الحدِّ من الآثار السلبيَّة لأزمة التضخم في مصر.

تساؤلات البحث:

أهم التساؤلات التي يثيرها البحث، وتتم معالجتها من خلاله، هي كالتالي:

- ما أهم العوامل الرئيسيّة المسببة لأزمة التضخم؟
- ما أهم التأثيرات السلبيَّة لأزمة التضخم في الاقتصاد المصريّ؟
- ما أهم استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيَّة، التي يمكن استخدامها للتعامل مع أزمة التضخم في مصر؟
- ما الاستراتيجيَّة المقترحة للتعامل مع أزمة التضخم في مصر؟
- ما السيناريوهات المقترحة للخروج من أزمة التضخم محليًّا ودوليًّا حتى ٢٠٣٠م؟
- ما الإجراءات التي يمكن أن تسهم في تحسين فعالية استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيَّة للتعامل مع أزمة التضخم في مصر؟

الأدبيات والدراسات السابقة:

تم إجراء العديد من الدراسات حول أزمة التضخم في مصر، ولكن هناك عدد محدود من الدراسات التي تناولت دور استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيَّة في التعامل مع الأزمة؛ لهذا قامت الباحثة باستعراض الأدبيات الحاليَّة والدراسات السابقة المتعلقة بأزمة التضخم في مصر واستراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيَّة؛ ومنها:

١- دراسة (حجاج ٢٠٢٢) [١]

تمثَّلت مشكلة الدراسة في قياس أثر هذه السياسات في معدلات التضخم في مصر، والتعرف على ما إذا كانت هذه السياسات محفزة لزيادة معدلات التضخم، أم أنها مثبطة لها؛ وذلك من خلال تناول الأدبيات المتعلقة بالسياسات الماليَّة وانعكاساتها على مستوى النشاط الاقتصاديّ ومعدلات التضخم، والتعرف على آليات التقشف الماليّ، ومن ثم استخدم المنهج الاستقرائيّ للتعرف على العلاقة بين السياسات الماليَّة ومعدلات التضخم ومعدلات النمو في مصر، واستعراض كلٍّ من التغيرات في السياسات الماليَّة، والمتغيرات الكليّة للاقتصاد المصريّ، ومن ثمَّ استخدام التحليل الإحصائيّ لقياس أثر هذه السياسات في معدلات التضخم في مصر، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)، حيث توصلت الدراسة إلى أن السياسات الماليَّة التقشفيَّة في مصر، قد يكون لها تأثير إيجابي في خفض معدلات التضخم، إلا أن الأثر الصافي لإجمالي هذه السياسات سيؤدي إلى رفع معدلات التضخم، نتيجة لتوسع الدولة في الاقتراض، وارتفاع أثر معدلات خدمة الدين العامِّ.

(١) **(حجاج)** الشيماء حامد، **سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر.** مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. Volume 23, Issue 4 - Serial Number 93, October 2022, Page 53-70

٢- دراسة (أبو جامع ٢٠٢٠) [٢]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات الاقتصاديَّة في معدل التضخم في بريطانيا خلال الفترة (١٩٧٣-٢٠١٧)، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفيّ التحليليّ لتحديد تأثير المكونات المختلفة للسياسة الاقتصاديَّة والنقديَّة المطبقة في بريطانيا في معدلات التضخم الاقتصاديّ، تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنيّة، وتطبيق تقنية الانحدار المتعدد للوصول إلى الأثر الفعليّ للمتغيرات في التضخم الاقتصاديّ. اختار الباحث مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالسياسة الاقتصاديَّة، وهي: الإنفاق الوطنيّ، ومعدلات الفائدة، وأسعار الصرف، وحجم المعروض النقديّ، والإيرادات الضريبيَّة، وميزان المدفوعات، لدراستها فيما يتعلق بمعدلات التضخم.

أظهرت الدراسة وجود أثر سلبي وذي دلالة إحصائية لكل من معدل الفائدة، وسعر صرف الجنيه الإسترليني، والإيرادات الضريبيَّة على التضخم الاقتصاديّ في بريطانيا. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على تعزيز الإنتاجيَّة في الاقتصاد البريطاني، تجنبًا للتوقعات السلبيَّة المتعلقة بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير بعد قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وينبغي تحقيق ذلك من خلال اتباع سياسة ماليَّة توسعيَّة متزامنة مع تبني سياسة نقديَّة توسعيَّة، كما يعزز أهمية الحذر عند استخدام أدوات السياسة النقديَّة، لضمان بقاء معدلات التضخم ضمن الحدود المقبولة، علاوةً على ذلك، يتوجب العمل على تعزيز الإيرادات الضريبيَّة التي من المتوقع أن تتراجع نتيجة قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي؛ وذلك عبر تقديم تسهيلات مصرفيَّة، وتوسيع نطاق الإنفاق الحكوميّ اللازم لدعم المشاريع الاستثمارية القائمة.

٣- دراسة كلٍّ من (العمرو، القيسي ٢٠١٩) [٣]

هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة التضخم في الأردن، وتحديد إمكانية وجود معدلات تضخم تؤدي إلى تغيير العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، بحيث يصبح للتضخم آثار سلبية في النمو الاقتصادي، وهو ما يُعرف بالمستوى الحرج للتضخم، لتقدير المستوى الحرج للتضخم استنادًا إلى بيانات ربع سنوية خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٦.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطيَّة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأردن، بعد تجاوز هذا المعدل، يتحول تأثير التضخم في النمو الاقتصاديّ إلى تأثير سلبيّ.

---

(٢) **(أبو جامع)** نسيم حسن، **أثر السياسات الاقتصادية على معدل التضخم خلال الفترة (١٩٧٣ – ٢٠١٧) دراسة حالة المملكة المتحدة البريطانية**. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية Article 6, Volume 21, Issue 2 - Serial Number 83, April 2020, Page 123-152

(٣) **العمرو** حسن عبد الرحمن، **القيسي** محمد، **تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأردن**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. Article 2, Volume 20, Issue 4 - Serial Number 81, October 2019, Page 41-62

٤- دراسة (عبد الرازق، وآخرون ٢٠١٩) [٤]

استهدف البحث دراسة أسباب ومصادر التضخم في الاقتصاد المصريّ وفي القطاع الزراعي، وتحليل مؤشرات ومقاييس تلك الظاهرة على المستويين خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٦ م) بالاستناد إلى مجموعة من الأرقام القياسية، وهي: **الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف، الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين، الرقم القياسي لأسعار المنتجين، والرقم القياسي الضمني**. من خلال متابعة تطورات الأسعار خلال فترة الدراسة، تبين أن هذه الأرقام القياسية اتجهت نحو الزيادة على مدار السلسلة الزمنيَّة المعنية، حيث تضاعفت تلك الأرقام من ثلاث إلى أربع مرات، مما يؤكد أن الاقتصاد المصريّ يعاني من معدلات تضخم مرتفعة.

أظهرت النتائج أن هناك فجوة إيجابيَّة بين قيمة الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ، وكمية المعروض النقدي فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، الذي يُعدُّ أحد القطاعات الأساسيَّة في الاقتصاد القوميّ، فقد تم تحليل عدد من الأرقام القياسيَّة الزراعيَّة التي عكست مدى وصول ظاهرة التضخم داخل هذا القطاع. يمكن تصنيف العوامل المسببة للتضخم في القطاع الزراعي نوعين:

١- **عوامل خارجيَّة تؤثر في التضخم داخل القطاع**، مثل عجز الموازنة العامة للدولة، فائض المعروض النقديّ، والعجز في الميزان التجاريّ، وهي العوامل نفسها التي أسهمت في وجود التضخم على مستوى الاقتصاد المصريّ.

٢- **عوامل داخليَّة خاصة بالقطاع الزراعي**، مثل سوء توزيع واستخدام الموارد الزراعية، انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتيّ من بعض المحاصيل، خاصة الغذائيَّة، وارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج الزراعيّ، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى التي تناولها البحث

الموجهات النظرية:

يعد التضخم أحد أهم المشكلات الاقتصاديَّة التي تؤثر في الأداء الاقتصادي للدول؛ حيث يؤدي إلى إضعاف القوة الشرائيَّة للمستهلكين، وإعاقة الاستثمار التجاري، وإضعاف القدرة التنافسيَّة للصادرات[٥]، كما أن التقلبات الكبيرة لمعدلات التضخم بمرور الوقت تجعل التوقعات بشأن مستوى الأسعار في المستقبل أكثر غموضًا، يؤدي هذا إلى زيادة علاوة المخاطرة للترتيبات طويلة الأجل، ويزيد من تكاليف التحوط ضد مخاطر التضخم، كما يؤدي إلى إعادة توزيع غير متوقع للثروة، وبالتالي يمكن لتقلبات التضخم أن تعرقل النمو حتى لو ظل التضخم في المتوسط مقيدًا[٦].

---

(٤) **عبد الرازق**، ياسمين صلاح، وآخرون، **أثر التضخم على النمو الاقتصادي بالقطاع الزراعي المصري**. مجلة العلوم الزراعية والبيئية، كلية الزراعة، جامعة دمنهور, Vol. 18, No. 3 (December 2019): pp. 44-65.

(5) W. Fred Woods, fiscal policy and inflation, p15

(6) **Philipp C. Rother March (2004), fiscal policy and inflation volatility, European Central Bank, working paper series, No. 317, p12**

تمارس النظريات والنماذج الاقتصاديَّة للتضخم دورًا مهمًّا في فهم أسباب التضخم وآثاره، يمكن استخدام هذه النظريات والنماذج لصياغة السياسات الاقتصاديَّة التي يمكن أن تساعد على السيطرة على التضخم [٧] ؛ وتم في الإطار النظري للبحث الاعتماد على كل من:

١- تستند **النظرية الكلاسيكية للتضخم** إلى مبدأ العرض والطلب، ووفقًا لهذه النظرية، فإن التضخم يحدث عندما يتجاوز الطلب على السلع والخدمات العرض المتاح ويمكن أن يحدث هذا بسبب زيادة الطلب، أو بسبب انخفاض العرض، تعتمد هذه النظرية على افتراضات محددة حول سوق العمل، وعملية تحديد الأسعار[٨].

تقوم النظريَّة الكلاسيكيَّة على افتراض أن الاقتصاد يعمل بشكل فعال، ويتحقق فيه التوازن بين العرض والطلب. وتقوم على افتراض أن الأسعار تتأقلم بسرعة مع التغيرات في العرض والطلب، وهذا يحقق استقرارًا في مستوى الأسعار، وفقًا للنظرية الكلاسيكيَّة، يتسبب التضخم في الغالب من زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد[٩].

وعندما يزداد العرض النقديّ بشكل زائد، فإن الأسعار ترتفع بشكل عام. ويعزوا النظريون الكلاسيكيون زيادة العرض النقديّ إلى زيادة إنتاج الاقتصاد بشكل عام؛ حيث تؤدي زيادة الإنتاج إلى زيادة الدخل والإنفاق، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، ومع زيادة الطلب، تقوم البنوك بزيادة إصدار النقود لتلبية الطلب المتزايد[١٠].

ومن ثمَّ، تتوقع النظرية الكلاسيكية أن يحدث تأثير التضخم في المعاملات الاقتصاديَّة بشكل عام. فعلى سبيل المثال، عندما يزيد مستوى الأسعار، تقل قوة الشراء للأفراد والشركات، وبالتالي تزداد تكلفة المعيشة وتكاليف الإنتاج. ويؤدي هذا إلى تقليل الإنفاق، وتخفيض الاستثمارات، مما يؤثر سلبًا في النمو الاقتصاديّ[١١].

٢- **نموذج IS-LM:** يوضح هذا النموذج العلاقة بين العوامل التي تؤثر في الطلب الكلي والعرض الكلي.

نموذج IS-LM هو نموذج اقتصاديّ يستخدم لتحليل العلاقة بين العوامل التي تؤثر في الطلب الكليّ والعرض الكليّ في الاقتصاد. يُستخدم هذا النموذج لفهم التأثيرات المحتملة للتغيرات في السياسة الاقتصاديَّة والنشاط الاقتصاديّ على مستوى الإنتاج والأسعار[١٢].

(7) Taylor, J. B., & Weerapana, A. (2017). Principles of Macroeconomics. Cengage Learning.
(8) Mankiw, N. G. (2014). Principles of Macroeconomics. Cengage Learning
((9) Friedman, M. (1969). The Optimum Quantity of Money. Aldine Publishing Company.
(10) Barro, R. J., & Grilli, V. (1994). European Macroeconomics. Macmillan Education
(11) Romer, D. (2006). Advanced Macroeconomics. McGraw-Hill Education.
(12) Blanchard, O. (2000). Macroeconomics. Pearson Education.

تتكون نمذجة IS-LM من معادلتين رئيسيتين[١٣]:

١- معادلة الاستثمار والتوازن (IS): توضح العلاقة بين مستوى الإنتاج الحقيقي، ومستوى الفائدة. تفسر هذه المعادلة كيف يؤثر التغير في الفائدة على الاستثمار، وبالتالي على الطلب الكلي[١٤].

وهي معادلة تمثل سوق السلع والخدمات أو الادخار والاستثمار Saving Investment&

٢- معادلة السيولة والماليَّة (LM): توضح العلاقة بين مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الفائدة. تفسر هذه المعادلة كيف يؤثر التغير في العرض النقديّ على مستوى الفائدة، وبالتالي على الطلب الكليّ[١٥].

وهي معادلة سوق النقود أو الجانب النقديّ من الاقتصاد، الذي يتضمن عرض النقود والطلب على السيولة النقديَّة.

باستخدام هاتين العلاقتين، يمكننا تحديد نقطة التوازن في الاقتصاد؛ حيث يتقابل العرض الكلي مع الطلب الكلي، يُستخدم النموذج لتحليل تأثيرات سياسات النقد والمال والتغيرات الاقتصاديَّة الأخرى في نقاط التوازن ومستوى الإنتاج والأسعار[١٦].

لمواجهة أزمة التضخم في مصر (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، يمكن استخدام نموذج IS-LM لتوجيه السياسات: تشديد السياسة النقديَّة (رفع الفائدة وتقليل العرض النقدي) للحد من السيولة وكبح التضخم، مع تطبيق سياسات ماليَّة حكيمة (خفض الإنفاق وزيادة الضرائب) لتقليل الطلب الكلي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الإنتاج المحلي، وزيادة العرض لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض. هذه الإجراءات، مع الإصلاحات الهيكلية، ستساعد على استعادة الاستقرار الاقتصاديّ على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية:

١- استراتيجيَّة طرح الحلول Solution Strategy:

عملية تطوير وتنفيذ أفكار وخطط لحل المشكلات أو التحديات التي يواجهها فرد أو منظمة. تهدف هذه الاستراتيجيَّة إلى تحقيق الأهداف المحددة، وتحسين الوضع الحاليّ من خلال تقديم حلول فعالة ومستدامة[١٧].

(13) Mankiw, N. G. (2014). Macroeconomics. Cengage Learning.
(14) Romer, D. (2012). Advanced Macroeconomics. McGraw-Hill Education.
(15) Williamson, S. D. (2014). Macroeconomics. Pearson Education.
(16) Woodford, M. (2003). **Interest and Prices: Foundations of a Theory of Monetary Policy**. Princeton University Press.
(17) Dawson, P. (2014). **Creative Problem Solving**: An Introduction. Routledge.

تتضمن استراتيجيَّة طرح الحلول عدة خطوات، ومراحل تتضمن ما يلى[١٨]:

١- **تشخيص المشكلة Diagnose the problem:** هذه المرحلة تتطلب فهمًا شاملًا للمشكلة وتحليلًا دقيقًا للعوامل المؤثرة فيها. يجب تحديد جميع جوانب المشكلة وتحديد أسبابها وتأثيراتها.

٢- **تحديد الأهداف Setting goals:** بعد تشخيص المشكلة، يجب تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها من خلال طرح الحلول. يجب أن تكون الأهداف قابلة للقياس وملموسة ومرتبطة بالمشكلة المحددة.

٣- **توليد الأفكار Generating ideas:** تتضمن هذه المرحلة إنشاء وتوليد أفكار متعددة للحلول المحتملة للمشكلة. يمكن استخدام تقنيات؛ مثل العصف الذهني وتحليل SWOT لتوليد الأفكار المبتكرة.

٤- **تقييم الحلول المحتملة Evaluate potential solutions:** يجب تقييم الحلول المطروحة بناءً على معايير محددة؛ مثل الكفاءة والفعالية والتكلفة والتأثير الاجتماعيّ والبيئيّ، ويمكن استخدام تحليل الاختيار المتعدد، وتقنيات أخرى لتقييم الحلول.

٥- **تنفيذ الحلول Implement solutions:** بعد تحديد الحل المناسب، يتم تنفيذه وتنفيذ الخطط اللازمة لتحقيقه. يتطلب ذلك تخطيطًا وتنسيقًا جيدًا وتعاونًا بين الأفراد والفرق المعنية.

٦- **مراقبة وتقييم Monitor and evaluate:** يجب مراقبة تنفيذ الحلول وتقييمها للتأكد من تحقيق الأهداف المحددة. يتطلب ذلك جمع المعلومات وتحليلها وضبط العملية إذا لزم الأمر.

٢- استراتيجيَّة وضع الخطط الاستباقيَّة Strategy for developing proactive plans:

هي عملية تطوير وتنفيذ خطط مسبقة للتعامل مع المشكلات المحتملة أو الأحداث غير المتوقعة التي قد تواجهها فرد أو منظمة. تهدف هذه الاستراتيجيَّة إلى تقليل التأثيرات السلبيَّة للأحداث غير المتوقعة وتحقيق التحضير والاستجابة الفعالة في حالة حدوثها[١٩].

(18) MindTools. (n.d.). **Problem Solving and Decision Making** (Online resource) Retrieved from https://www.mindtools.com/pages/main/newMN_TMC.htm. Stanford University. (n.d.). Problem Solving (Online course

(19) Boin, A., & McConnell, A. (2007). **Preparing for Critical Infrastructure Breakdowns**: The Limits of Crisis Management and the Need for Resilience. Journal of Contingencies and Crisis Management, 15(1), 50-59.

تشمل استراتيجيَّة وضع الخطط الاستباقيَّة الخطوات التالية:

١- **تحليل المخاطر والتهديدات المحتملةAnalysis of potential risks and threats** : يتطلب ذلك تحديد المشكلات والتهديدات المحتملة التي قد تؤثر سلبًا على الفرد أو المنظمة. يمكن استخدام تقنيات مثل تحليل SWOT وتحليل PESTEL لتحديد التهديدات الخارجية والضعف الداخلي والفرص والتحديات(٢٠).

٢- **تقييم المخاطر Risk Assessment:** يتطلب ذلك تقييم مدى تأثير المشكلات والتهديدات المحتملة واحتماليَّة حدوثها. يمكن استخدام تقنيات مثل تحليل المخاطر وتقييم الأثر لتحديد الأولويات، وتحديد الخطر الأعلى والأقل(٢١).

٣- **تطوير الخطط الاستباقيَّة Develop proactive plans**: استنادًا إلى تحليل المخاطر، يجب تطوير خطط مسبقة للتعامل مع المشكلات المحتملة والتهديدات، يجب أن تكون هذه الخطط محددة ومفصلة ومتناسبة مع التحديات المحددة(٢٢).

٤- **تنفيذ الخطط الاستباقيَّة Implementing Proactive Plans**: بعد تطوير الخطط، يتم تنفيذها وتنفيذ الإجراءات والتدابير المحددة في الخطط. يجب أن يشمل ذلك توزيع المهام وتحديد المسئوليات وتوفير الموارد اللازمة(٢٣).

٥- **مراقبة وتحسين الخطط Monitor and improve plans**: يجب مراقبة وتقييم الخطط الاستباقيَّة بانتظام للتأكد من فاعليتها وتحسينها. يجب أن يتم ضبط الخطط وتحديثها بناءً على التغيرات البيئيَّة والمعلومات الجديدة(٢٤).

٣- أزمة التضخم Inflation crisis:

أ- مفهوم التضخم The concept of inflation:

وفقًا لتعريف البنك المركزيّ المصريّ على موقعه الإلكتروني، فإن التضخم يعني ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، ويُعدُّ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) هو المؤشر الأكثر شيوعًا واستخدامًا؛ حيث يتتبع مستوى متوسط أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة، وبذلك فإن معدل تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في المتوسط وبمرور

(20) Fink, S. (2013). **Crisis Management: Planning for the Inevitable**. Backinprint.com
(21) Kaplan, S., & Mikes, A. (2012). **Managing Risks: A New Framework**. Harvard Business Review, 90(6), 48-57.
(22) FEMA (Federal Emergency Management Agency). (2018). Comprehensive Preparedness Guide (CPG) 101: Developing and Maintaining Emergency Operations Plans.
(23) Crichton, M. (2006**). Risk, Uncertainty, and Precaution**: Lessons from the Avian Influenza Epidemic. Bulletin of the World Health Organization, 84(4), 324-328.
(24) International Organization for Standardization (ISO). (2014). ISO 22301:2012 Societal Security - Business Continuity Management Systems - Requirements.

الوقت يمثل التضخم، ويتم قياس التضخم على أنه معدل النمو السنويّ أو الشهريّ للرقم القياسيّ لأسعار المستهلكين[٢٥].

ب- أسباب أزمة التضخم Causes of the inflation crisis:

هي حالة ارتفاع مستمر ومتسارع في معدل التضخم العامّ للأسعار في اقتصاد معين؛ حيث تزداد تكلفة المعيشة، وتنخفض القوة الشرائيَّة للعملة المحليَّة، وقد تنشأ أزمة التضخم نتيجة لعدة أسباب، بما في ذلك:

١- **التضخم النقدي Money Inflation:** عندما يتزايد العرض النقدي في الاقتصاد بشكل كبير دون زيادة مقابلة في الطلب، قد يحدث تضخم، يمكن أن يتسبب التضخم النقديّ في زيادة الإنفاق والاستثمار؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد والسلع والخدمات، وبالتالي زيادة الأسعار[٢٦].

٢- **تضخم التكاليف Inflation Costs:** يُعدُّ ارتفاع تكاليف الإنتاج والعمالة والمواد الخام والطاقة والنقل والضرائب والرسوم، أسبابًا محتملة لحدوث التضخم، عندما تزداد تكلفة إنتاج السلع والخدمات، فإنه يمكن أن ينعكس ذلك على زيادة أسعارها[٢٧].

٣- **تضخم جانب الطلب Demand Inflation:** عندما يزيد الطلب على السلع والخدمات بشكل كبير عن العرض المتاح؛ فقد يحدث زيادة في الأسعار، يمكن أن ينشأ التضخم الطلبيّ نتيجة زيادة الإنفاق الحكوميّ، أو زيادة الاستهلاك الشخصيّ، أو زيادة الاستثمارات[٢٨].

٤- **الصدمات العرضيَّة Accidental Shocks:** تتعلق الصدمات العرضيَّة بتغيرات مفاجئة في العرض المتاح للسلع والخدمات. قد تنشأ هذه الصدمات نتيجة لعوامل غير متوقعة؛ مثل الكوارث الطبيعية أو النزاعات السياسية أو المشكلات في سلسلة التوريد، تؤدي هذه الصدمات إلى زيادة أسعار المواد الأولية والمنتجات النهائيَّة[٢٩].

٥- **تضخم الأجور Wage Inflation:** عندما تزيد أجور العمال بشكل كبير دون زيادة مقابلة في الإنتاجيَّة، يمكن أن يحدث تضخم في الأسعار، يتسبب تضخم الأجور في زيادة تكلفة العمالة للشركات، التي قد تنتقل إلى المستهلكين في شكل زيادة أسعار السلع والخدمات[٣٠].

(25) https://www.cbe.org.eg/
(26) Blanchard, O., & Fischer, S. (1989). **Lectures on Macroeconomics**. MIT Press.
(27) Mankiw, N. G. (2014). **Principles of Macroeconomics**. Cengage Learning.
(28) Romer, D.(2018). **Advanced Macroeconomics**. McGraw-Hill Education.
(29) Taylor, J. B. (2017). **Macroeconomic**s. Cengage Learning.
(30) Woodford, M. (2003). **Interest and Prices: Foundations of a Theory of Monetary Policy**. Princeton University Press.

جـ- أسباب أزمة التضخم، وتقسم إلى:

١- **العوامل الداخليَّة**: تتمثَّل في كلٍّ من ارتفاع عجز الموازنة العامة؛ مما أدى إلى زيادة الاقتراض من البنك المركزي، مما أدى إلى زيادة التضخم، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام، وارتفاع أجور العمال، وانخفاض قيمة العملة المصريّة؛ مما أدى إلى زيادة تكلفة الواردات.

٢- **العوامل الخارجيَّة**: تمثَّلت في كلٍّ من الحرب في أوكرانيا؛ حيث أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية عالميًّا، واضطرابات سلاسل التوريد؛ مما أدى إلى زيادة تكاليف النقل والشحن.

وبالتالي أصبحت للأزمات الخارجية دور سلبي في الاقتصاد المصريّ؛ وفي ظل الأحداث المستمرة منذ بداية العام الحالي ٢٠٢٤، فإن هناك عددًا من المخاطر التي لا تزال تواجه الاقتصاد، ولكنها قد تكون أشد قسوة من مخاطر الأعوام الأخيرة السابقة، سواء مخاطر جيوسياسية أو اقتصاديَّة **Geopolitical Or Economic Risks**، تتعدد العوامل الخارجيَّة المؤثرة في الاقتصاد المصريّ، مما يتطلب استراتيجيات مرنة للتعامل مع هذه التحديات. ويجب على صانعي القرار التركيز على تطوير سياسات فعالة لمواجهة هذه المخاطر، وتعزيز الاستقرار الاقتصاديّ. وهي كالتالي:

د- ارتفاع أسعار الطاقة:

أدت الحرب الروسيَّة الأوكرانيَّة إلى نقص كبير في إمدادات النفط والغاز الطبيعي؛ مما تسبب في ارتفاع أسعار الطاقة عالميًّا، هذا الارتفاع ينعكس بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج والنقل في مصر؛ مما يزيد من الضغوط التضخميَّة.

١- **زيادة أسعار المواد الغذائيَّة:** تُعَدُّ أوكرانيا إحدى أكبر مصدري الحبوب في العالم. وقد أدت الحرب إلى تقليص كميات الحبوب المتاحة؛ مما تسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائيَّة العالميَّة. تعتمد مصر بشكل كبير على استيراد القمح، وقد تأثرت بشكل خاص، مما أدى إلى زيادات في أسعار الخبز والسلع الأساسيَّة.

٢- **اضطرابات سلاسل التوريد:** أدت إلى زيادة تكاليف النقل والشحن نتيجة للحرب، حيث واجهت سلاسل التوريد العالميَّة اضطرابات كبيرة. تأخيرات في الشحن وزيادة في تكاليف النقل أدت إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما أثر على الاستقرار الاقتصادي في مصر.

٣- **تقلبات السياسة النقديَّة الدولية:** هناك تغييرات في أسعار الفائدة في الدول الكبرى؛ مثل الولايات المتحدة، تؤثر على تدفقات رأس المال إلى مصر، وارتفاع أسعار الفائدة قد يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبيَّة، أيضًا للأزمات الاقتصاديَّة العالميَّة، وتغيرات الطلب، وتراجع في الاقتصاد العالمي، مثل الركود، يمكن أن يؤثر في صادرات مصر، خاصة في القطاعات الرئيسيّة مثل السياحة والسلع الزراعيَّة، إلى جانب النزاعات التجاريَّة بين الدول الكبرى؛ مثل

الولايات المتحدة والصين، تؤثر في سلاسل الإمداد والتجارة العالميَّة، مما ينعكس على الاقتصاد المصريّ.

٤- **التحولات السياسيَّة العالميَّة:** والتغييرات في السياسات الخارجيَّة للدول الكبرى، قد تؤثر في الدعم والمساعدات الاقتصاديَّة المقدمة لمصر.

٥- **الأزمات الصحيَّة العالميَّة:** الأوبئة مثل جائحة كوفيد-١٩، تؤثر في القطاعات الاقتصاديَّة الرئيسيّة مثل السياحة والتجارة، مما يؤدي إلى خسائر اقتصاديَّة كبيرة.

٦- **التغيرات المناخيَّة:** قد تؤدي إلى كوارث طبيعيَّة مثل الفيضانات والجفاف؛ مما يؤثر في الإنتاج الزراعيّ، ويزيد من مخاطر الأمن الغذائيّ، مما يؤدي إلى تأثيرات في الموارد المائيَّة، فالتغيرات في منسوب المياه في نهر النيل تؤثر في الزراعة؛ مما يزيد من الاعتماد على المياه الجوفيَّة، ويؤدي إلى استنزاف الموارد.

هـ- الآثار المحتملة للتضخم Possible effects of inflation:

أدى ارتفاع أسعار السلع والخدمات إلى زيادة عبء المعيشة على المواطنين، وانخفاض القوة الشرائيَّة للجنيه المصريّ، وانخفاض معدلات النمو الاقتصاديّ، وتراجع الاستثمارات، وانخفاض فرص العمل، وزيادة الفقر والبطالة، وتدهور الأوضاع الاجتماعيَّة للمواطنين، **تؤثر أزمة التضخم في الاقتصاد والمجتمع بعدة طرق، وفيما يلي بعض الآثار المحتملة للتضخم:**

١ .**تدهور قوة الشراء Deterioration of purchasing power :** يُعَدُّ تدهور قوة الشراء أحد الآثار الرئيسيَّة للتضخم. عندما تزيد الأسعار بشكل متسارع، يصبح بإمكان الأفراد شراء كمية أقل من السلع والخدمات بنفس القيمة الماليَّة، وهذا يؤثر سلبًا في مستوى المعيشة، ويقلل من القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسيَّة.[31]

٢ .**زيادة تكلفة الاقتراض Increased cost of borrowing :** يمكن أن يزيد التضخم من أسعار الفائدة، مما يجعل الاقتراض أكثر تكلفة، يتأثر الأفراد والشركات والحكومات بزيادة تكاليف الاقتراض؛ مما يقلل من الاستثمار، ويضعف النمو الاقتصادي.[32]

٣ .**عدم اليقين الاقتصاديّ Economic uncertainty:** يزيد التضخم من عدم اليقين الاقتصادي؛ حيث يصعب توقع معدلات الأسعار المستقبليَّة، يؤدي ذلك إلى تراجع الثقة في الاقتصاد، وتأخير الاستثمارات والنمو الاقتصاديّ.[33]

٤ .**التأثير على أصحاب الدخول الثابتة Impact on fixed income :** يتأثر الأشخاص ذوو الدخل الثابت بشكل كبير بالتضخم، فعلى سبيل المثال، إذا كانت الرواتب والأجور لا تتغير بشكل

(31) Taylor, J. B. (2017). **Macroeconomics**. Cengage Learning.
(32) Mankiw, N. G. (2014**). Principles of Macroeconomics**. Cengage Learning.
(33) Blanchard, O., & Fischer, S. (1989). **Lectures on Macroeconomics**. MIT Press

منتظم، وتتكيف ببطء مع ارتفاع التضخم، فإن قدرة هؤلاء الأشخاص على تلبية احتياجاتهم اليومية ستتضرر.[34]

٥ .**التأثير على الاستثمارات بشكل عام Impact on investments:** يمكن أن تؤثر أزمة التضخم في القرارات بشأن الاستثمار، قد يتردد المستثمرون في القيام بمشروعات جديدة، أو توسيع الأعمال التجارية في ظل زيادة التكاليف، وعدم اليقين الاقتصاديّ. [35]

و- معدل التضخم في مصر:

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بيانًا بشأن معدل التضخم السنويّ في المدن المصريّة، والذي أشار فيه إلى أنّ معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين، ارتفع في يوليو الماضي إلى مستوى ٣٨,٢٪ على أساس سنويّ، مقارنة بنحو ٣٦,٢ % خلال شهر يونيو الماضي. ومع تعدد التحديات الاقتصاديَّة التي تواجه الاقتصاد المصريّ؛ إلا أنّ التحديات المرتبطة بالجوانب النقديَّة أصبحت هي الشاغل الرئيسيّ للمواطن المصريّ؛ نظرًا لتأثيرها المباشر في معدل الدخل الحقيقيّ للأفراد، والمستوى المعيشيّ للمواطنين. ومن هنا يستعرض المقال أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد المصريّ، والمتعلقة بالجوانب النقديَّة مع إبراز آليات تعامل الدولة مع تلك التحديات، وتقييم فعالية آليات المواجهة(٣٦).

شهد الاقتصاد المصريّ تحدياتٍ عنيفةً منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية، وتصاعد موجات التضخم العالميّة، والتي أدت إلى تطبيق سياسات نقديَّة انكماشية بالولايات المتحدة الأمريكيّة، وأوروبا، وتبعهم في ذلك عدد كبير من الدول، خاصةً تلك الدول التي تربط عملتها المحليّة بالدولار الأمريكي، كذلك الدول التي شهدت خروج الأموال الساخنة من اقتصاداتها المحليّة في اتجاه أسعار الفائدة الأعلى. وقد نتج عن هذه الأزمة تحديات ثلاثة رئيسية، واجهت الاقتصاد المصريّ، وتتعلق بالأمور النقديَّة؛ وهي: أزمة نقص العملة الأجنبيَّة، وتراجع قيمة العملة المحلية، وارتفاع معدل التضخم. فمن جهةٍ شهد الاقتصاد المصريّ – كغيره من الاقتصادات الناشئة – خروج ما يقرب من ٢٠ مليار دولار من الأموال الساخنة في مارس ٢٠٢٢م، وقد استمر خروج الأموال الساخنة خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣م، والتي تم تقديرها بنحو ٣,٤ مليارات دولار، وقد ترتب على أزمة نقص العملة الأجنبيَّة تراجع لقيمة الجنية المصريّ، والذي فقد نحو ٥٠٪ من قيمته منذ مارس ٢٠٢٢، كما مثّل نقص العملة الأجنبيَّة ضغطًا شديدًا على الواردات؛ بما أدى إلى تقييد لعملية الاستيراد. ومع ارتفاع الأسعار عالميًّا من جهة، ونقص المعروض المحليّ من جهة أُخرى، وأسهم ذلك إلى دفع معدلات التضخم بصورة كبيرة.

(34) Romer, D. (2018). **Advanced Macroeconomics**. McGraw-Hill Education.

(35) Woodford, M. (2003). **Interest and Prices: Foundations of a Theory of Monetary Policy**. Princeton University Press

(٣٦) **آثار أزمة التضخم على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مصر**، الجهاز المركزيّ للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ٢٠٢٣.

شكل رقم (١): يوضح معدل التضخم خلال عام ٢٠٢٣

المصدر: الجهاز المركزيّ للتعبئة والإحصاء.

وقد أشارت أحدث بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن ارتفاع معدل التضخم خلال شهر يوليو على أساس سنويّ، ليسجل ٣٨,٢٪، وقد دفع ذلك البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة الأساسيَّة لليلة واحدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، خلال اجتماع لجنة السياسة النقديَّة، يوم ٣ أغسطس الجاري. وقد أرجع الجهاز المركزي للإحصاء ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع مجموعة الطعام والشراب بنسبة ٦٨,٤٪ على أساس سنويّ، وكذلك ارتفاع أسعار مجموعة المشروبات الكحوليّة والدخان بنسبة ٥٢,٣٪ على أساس سنويّ. وأشار البنك المركزيّ إلى تأثير أحوال الطقس غير المواتية وارتفاع درجات الحرارة، التي رفعت من حدة التأثير الموسمي المتوقع للمحاصيل الزراعية، خاصةً البصل، والموالح، والبطاطس[٣٧].

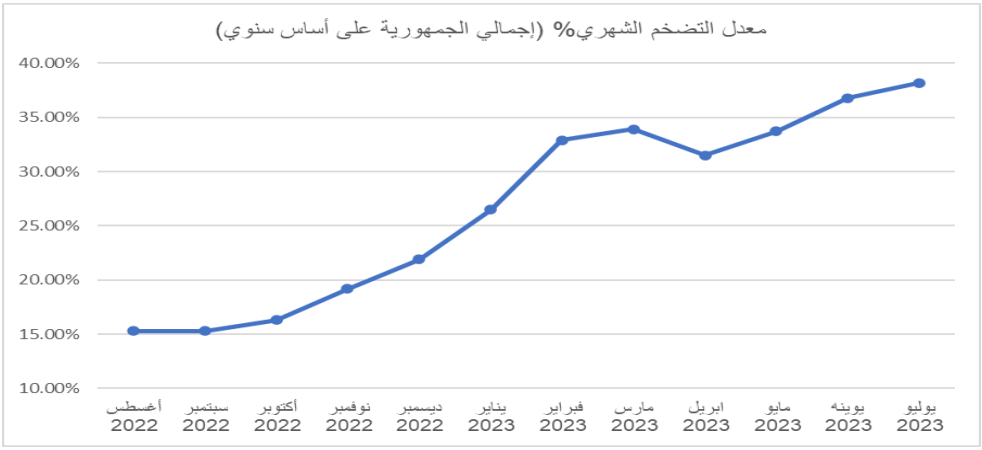

شكل رقم (٢): يوضح معدل التضخم الشهريّ (إجمالي الجمهورية على أساس سنوي)%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

(٣٧) البنك المركزي المصري (٢٠٢٣). التضخم في مصر: التحليل والسياسات. القاهرة: البنك المركزي المصري.

وعلى أساس شهري، تشير البيانات إلى تراجع معدل التضخم منذ فبراير ٢٠٢٣م، وحتى يوليو الماضي باستثناء ارتفاع طفيف خلال شهر مايو ٢٠٢٣م، كما يوضح الشكل التالي.

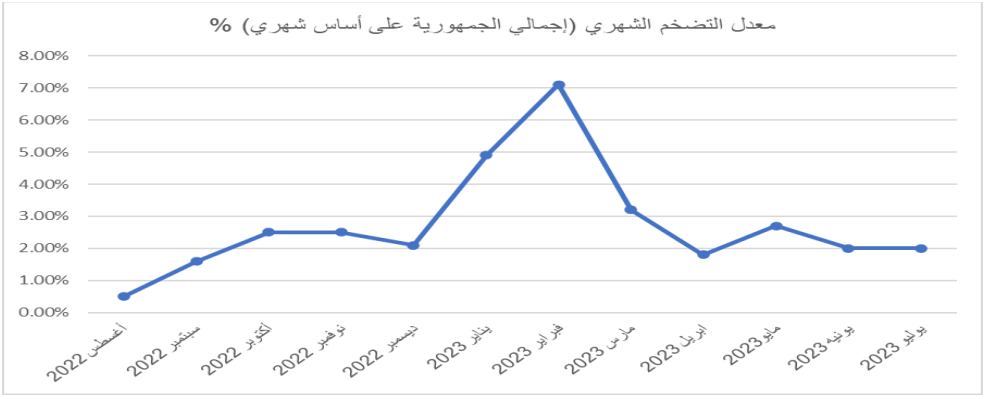

شكل رقم (٣): يوضح معدل التضخم الشهري (إجمالي الجمهورية على أساس شهري)%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

منهج البحث:

- **نوع الدراسة:** من الدراسات الوصفية.
- **منهج الدراسة:** المنهج الوصفيّ التحليليّ مستخدمة في ذلك طريقة المسح.
- **أدوات البحث:**

تم جمع البيانات من خلال مجموعة من الأساليب؛ مثل:

١- المراجعة الأدبية:

جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بأزمة التضخم في مصر، وأسبابها، وآثارها، والسياسات والإجراءات التي يمكن استخدامها للتعامل معها.

٢- المقابلات:

تعتمد الباحثة على إجراء مقابلات مع الخبراء والمختصين من الخبراء الاقتصاديّين والمسئولين الحكوميّين والأكاديميّين، وذلك لجمع آرائهم حول دور استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيّة في التعامل مع أزمة التضخم في مصر، للحصول على رؤى عميقة وتحليلات مفصلة حول الأزمة التضخم والاستراتيجيات الممكنة لمعالجتها.

- **مجتمع البحث:**

يشمل مجتمع البحث: اختيار عينة عشوائيّة متاحة قوامها (٣٢) مفردة مقسمين (١٧) ذكورًا و (١٥) إناثًا، في الفئة العمرية ما بين (٣٠ -٦٠ سنة) من الخبراء المهتمين بأزمة التضخم في مصر بحيث تشمل مختلف الفئات العمريَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة؛ مثل:

- الخبراء والمتخصصين والمهتمين بالشأن الاقتصاديّ المصريّ.
- المسئولين الحكوميين والأكاديميين.

تراوحت سنوات الخبرة ما بين (١١ إلى ٢٩ سنة) وتراوحت المدة الزمنيَّة للجلسات ما بين ساعة ونصف وساعتين، وتم تطبيقها، في صباح يوم الأحد ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣م.

- **أساليب التحليل المستخدمة:**

تم الاعتماد على أسلوب التحليل الكيفيّ للجلسة المتعمق، كما قامت الباحثة بإجراء التحليل الرباعي الاستراتيجي"SWOT Analysis" حيث شمل تحليل البيئتين الداخليَّة والخارجيَّة للتضخم في مصر، أداة SWOT هي إحدى أدوات التحليل الاستراتيجيّ، وتُستخدم لتحديد أربع نقاط أساسية لتحديد عناصر البيئة الداخلية: نقاط القوة Strengths، ونقاط الضعف Weaknesses، وعناصر البيئة الخارجيَّة: الفرص Opportunities، والتهديدات Threats بهدف تعزيز وتطوير نقاط القوة، والتغلب على نقاط الضعف والحد منها، ومواجهة التهديدات الخارجية، ومحاولة التقليل من آثارها السلبيَّة، واستغلال الفرص المتاحة؛ وذلك استخلاصًا من نتائج المقابلة، ثم تم تفريغ محتويات المقابلة، وتحليل الإجابات من أجل وضع استراتيجيَّة مقترحة لمشكلة التضخم، والوصول لنتائج الدراسة.

- **حدود البحث:**

- **الحدود الجغرافيّة:** جمهورية مصر العربيَّة.
- **الحدود الزمنيّة:** من ١ أكتوبر ٢٠٢٣- ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- **حدود الموضوع البحثي:** البحث يركز على أزمة التضخم في مصر فقط، ولا يشمل الأزمات الاقتصاديَّة الأخرى.

- **تصنيف البحث:**

تبعًا إلى JEL classification يعادل B4.13

عرض نتائج الدراسة الميدانيَّة وتفسيرها:

تم تنفيذ المقابلات باستخدام طريقة المقابلات شبة المقننة Semi Structured– Interviews وبتطبيق أسلوب المقابلات المتعمقة In Depth Interviews أو جماعات النقاش

المركزة Focus Groups (البؤرية) باعتبارها إحدى أدوات التحليل الكيفيّ، لتوليد بيانات كيفيّة مهمة لموضوع الدراسة وعناصرها، وتم استخدام مناقشات المبحوثين؛ بهدف التفاعل، وتبادل الآراء والخبرات لإنتاج بيانات ثرية وعميقة.

تم إعداد مجموعة من الأسئلة لإدارة نقاش مقنن في موضوع الدراسة، وبدأت الجلسة بأسئلة عامة حول الأزمة الاقتصاديَّة الراهنة، ثم تطرقت لأسئلة أكثر تحديدًا، تتعلق بالدور الذي تقوم به الدولة المصريّة في مجابهة أزمة التضخم، ومدى مسئوليتهم، وقامت الباحثة بإدارة الجلسة مقسمة الجلسة على ستة محاور كالتالي:

بدأت الجلسة بأسئلة عامة حول ما هي رؤيتك الخاصة عن أهم العوامل الرئيسيّة المسببة لأزمة التضخم وتأثيرها.

رأى بعض أفراد العينة أن من تلك العوامل الزيادة في الطلب تأثيرها هو (عندما يزيد الطلب على السلع والخدمات بشكل سريع قد يحدث زيادة في الأسعار) بالإضافة إلى التضخم النقدي تأثيره (عندما يتم زيادة كميات النقد المتداولة في الاقتصاد دون زيادة في السلع والخدمات المتاحة يمكن أن يحدث التضخم النقديّ) بجانب التكنولوجيا والابتكار تأثيرها هو (يمكن أن يؤدي التقدم التكنولوجيّ والابتكار إلى زيادة التكلفة والطلب على بعض المنتجات والخدمات مما ممكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم) إلى جانب عدم الاستقرار الاقتصادي تأثيرها هو (قد يؤدي التضخم إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وتقلبات في الأسواق الماليَّة، مما يجعل من الصعب التخطيط والاستثمار بفعالية).

في حين أشارت بعض أفراد العينة إلى أن أهم العوامل الرئيسيّة المسببة لأزمة التضخم وتأثيرها تنقسم إلى التالي:

أولًا: العوامل الداخليّة: وتنقسم إلى زيادة الطلب الكليّ، وتتمثل في زيادة كلٍّ من الإنفاق الحكوميّ الاستثمار الخاص الاستهلاك الشخصي، إلى جانب انخفاض العرض الكلي، ويتمثل في قلة الإنتاجيَّة، ونقص المواد الخام، وارتفاع أسعار الطاقة أيضًا تشكل توقعات التضخم مثل توقع المواطنين والشركات استمرار ارتفاع الأسعار؛ مما يدفعهم إلى زيادة الطلب.

ثانيًا: العوامل الخارجيّة: وتنقسم إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسيَّة في العالم؛ مثل النفط والغاز والحبوب؛ مما يجعل الواردات أكثر تكلفة إلى جانب الأزمات العالميّة؛ مثل جائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا.

في حين رأى بعض أفراد العينة أن تأثير التضخم في الاقتصاد يتمثل في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة البطالة، وانخفاض الاستثمار، في حين تأثير التضخم في المواطنين، يتمثل في انخفاض القوة الشرائيَّة، وارتفاع تكلفة المعيشة.

في حين حدد بعض أفراد العينة أنه يوجد عدة عوامل رئيسيّة مسببة لأزمة التضخم وتأثيراتها:

حيث يرجع التضخم في الأساس إلى زيادة المعروض النقدي عن النمو الاقتصادي، فكلما زاد المعروض النقدي، وقررت الحكومة طبع المزيد من الأموال، قلت قيمة العملة؛ لأن ذلك يعني المزيد من الأموال مع وجود نفس الكمية من السلع، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السلع، وبالتالي ارتفاع الأسعار، كما يؤدي الدين المحلي إلى التضخم، ويرجع ذلك إلى أن الحكومات لا يكون أمامها لسداد الدين المحليّ سوى زيادة الضرائب، أو طبع المزيد من الأموال، وهناك عوامل رئيسيّة مسببة لأزمة التضخم وتأثيراتها؛ مثل زيادة تكلفة الإنتاج، ومن أسبابها ارتفاع أسعار المواد الخام، والطاقة، والأجور؛ مما يؤدي إلى زيادة تكاليف السلع والخدمات؛ مما ينعكس على الأسعار العامة.

ومن تأثيراتها أيضًا تغيرات سعر الصرف، وتقلبات في قيمة العملة المحليَّة مقابل العملات الأجنبيَّة، وبالتالي ارتفاع تكلفة السلع المستوردة، مما يسهم في زيادة التضخم أيضًا وزيادة الطلب والاستهلاك بسبب النمو الاقتصادي أو برامج الدعم الحكوميَّة، فإذا كان الطلب يتجاوز العرض، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار.

أيضًا الضغوط الجيوسياسيّة؛ مثل النزاعات والحروب التي تؤثر في التجارة العالمية بالتالي تؤدي إلى اضطرابات في سلاسل التوريد وزيادة تكاليف الاستيراد، بالإضافة إلى الأزمات الماليَّة والركود الذي يؤثر في الاستثمارات؛ مما يؤدي إلى فقدان الثقة في الاقتصاد، مما يزيد من الضغوط التضخميّة، وزيادة الدين العام، وعجز الميزانيّة والإنفاق الحكومي المفرط قد يؤدي إلى زيادة الضرائب أو خفض الدعم؛ مما يؤثر سلبًا في القوة الشرائيَّة.

هكذا تتعدد العوامل المسببة لأزمة التضخم، وكل عامل منها له تأثيرات مميزة في الاقتصاد. ومن الضروري فهم هذه العوامل لتطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات التضخميَّة.

وجهت الباحثة سؤالًا عن وجهة نظرك حول أهم أوضاع التضخم الحاليَّة في مصر وتطورها على مدى السنوات الأخيرة.

أجاب ثلث العينة أن التغيرات في أسعار السلع الأساسيَّة والتكاليف الإنتاجيَّة والسياسات النقديَّة والماليَّة على مرِّ السنوات الأخيرة؛ حيث شهدت مصر تقلبات في معدلات التضخم، كان هناك فترات من ارتفاع معدلات التضخم، تلتها فترات من الاستقرار، أو حتى الانخفاض، تعتمد مستويات التضخم على العديد من العوامل، بما في ذلك السياسات الحكوميَّة والظروف الاقتصاديَّة الداخلية والخارجية، على الجانب الآخر تحاول الحكومة المصريّة ضبط الأسواق عبر إطلاق مبادرة جديدة لخفض الأسعار بالتنسيق مع البنك المركزي والصناع والتجار، بعد أن تم رصد سلسلة من الارتفاعات السعريَّة لمختلف السلع رغم محاولات الحكومة من ناحية ونتيجة للعوامل السالفة من ناحية ثانية، عدل المحللون نظرتهم نحو توقيت الذروة، وأجمعوا على أن التضخم في مصر سيواصل الارتفاع حتى العام المقبل؛ من بين تسعة محللين أشاروا إلى القمة خلال الربع الثاني من

العام كان منهم واحدًا أكثر تفاؤلًا رأى بأن نهاية الارتفاعات التضخميَّة ستكون خلال الربع الأول من ٢٠٢٤. حيث ذكرت ثلث العينة أن معدلات التضخم الحاليَّة؛ حيث بلغ معدل التضخم السنويّ في مصر ٢١,٣٪ في ديسمبر ٢٠٢٣، وهذا هو أعلى معدل تضخم سنويّ في مصر منذ عام ٢٠١٨، وارتفع معدل التضخم الشهري إلى ٣,١٪ في ديسمبر ٢٠٢٣.

وعن تطور معدلات التضخم على مدى السنوات الأخيرة رأت بعض أفراد العينة أن مصر شهدت انخفاضًا في معدلات التضخم من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١؛ حيث انخفض معدل التضخم السنويّ من ١٣,٨٪ في عام ٢٠١٩ إلى ٤,٨٪ في عام ٢٠٢١، ولكن عادت معدلات التضخم للارتفاع مرة أخرى في عام ٢٠٢٢؛ حيث بلغ معدل التضخم السنوي ٨,١٪ في عام ٢٠٢٢.

في حين أشار الثلث الأخير من العينة أنه من أجل التعامل مع الآثار المباشرة لصدمات العرض، سيتم تقبل المعدل السنويّ للتضخم العام المرتفع مؤقتًا قبل أن يتم استهدافه للانخفاض إلى ١٣٪ (±٣ نقطة مئوية) بحلول الربع الرابع من عام ٢٠١٨، وأن هذا المسار المستهدف مناسب لتقليل تقلبات الاقتصاد الكلي غير المرغوب فيها إلى الحد الأدنى. إن تحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر على المدى المتوسط يدعم الدخل الحقيقي، ويحافظ على مكاسب التنافسيَّة المحققة، وهو ما يمثل تحديًا وفقًا لتاريخ مصر الاقتصادي.

هذا، وسيتم الاستمرار في استخدام أدوات السياسة النقديَّة للسيطرة على توقعات التضخم واحتواء الضغوط التضخميَّة من جانب الطلب والآثار الثانوية لصدمات العرض، والتي قد تؤدي إلى انحراف التضخم عن المعدلات المستهدفة. وقد يحيد التضخم عن المعدلات المستهدفة نتيجة لعوامل خارجة عن نطاق تأثير السياسة النقديَّة.

وإن تزايد الضغوط التضخميَّة من جانب الطلب في الآونة الأخيرة، وهو ما انعكس في تطور النشاط الاقتصادي الحقيقي مقارنة بالطاقة الإنتاجيَّة القصوى، وفي ارتفاع أسعار العديد من بنود الرقم القياسيّ لأسعار المستهلكين، وفي زيادة معدلات نمو السيولة المحليَّة.

وبسؤال عينة الدراسة عمّا هي أهم استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيَّة التي يمكن استخدامها للتعامل مع أزمة التضخم في مصر أشار بعض أفراد العينة إلى أنه للتعامل مع أزمة التضخم في مصر، يمكن اتباع عدة استراتيجيات ووضع خطط استباقيَّة؛ منها سياسات نقديَّة محكمة، تتمثل رفع أو خفض معدلات الفائدة لضبط التضخم. زيادة الفائدة يمكن أن تقلل من الإقراض وبالتالي تقليل الطلب، في حين أن خفض الفائدة يمكن أن يشجع على الإنفاق، ويعزز الاستثمار، بالإضافة إلى استخدام أدوات أخرى للتحكم في الكتلة النقديَّة؛ مثل السياسات الاحتياطية والاعتماد على سياسات ماليَّة متوازنة في محاولة تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكوميَّة؛ لتجنب الاستيفاء المالي الذي يمكن أن يزيد من ضغط التضخم ومراقبة الديون العامة وتحسين إدارتها لتجنب زيادة الضغط على التضخم، إلى جانب زيادة الإنتاج وتعزيز الإنتاجيَّة يتمثل في دعم القطاعات الاقتصاديَّة الرئيسيّة لزيادة الإنتاج بجانب تحفيز الابتكار والتكنولوجيا لتحسين

الإنتاجيَّة وتقليل التكاليف. بالإضافة إلى مراقبة وتحسين توزيع الدخل من خلال التركيز على سياسات تحقيق التوازن في توزيع الدخل والثروة؛ مما يقلل من الضغط على الطلب مع تحفيز الاستثمار الأجنبي بإطلاق حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ مما يعزز النشاط الاقتصاديّ، ويسهم في تحقيق التوازن مع تحسين إدارة المخزون، ومراقبة وتحسين إدارة المخزون؛ لتجنب ارتفاع تكاليف الإنتاج والتكلفة النهائية، إلى جانب تعزيز شفافية السياسات الاقتصاديَّة، وتحسين التواصل مع الجمهور والشركات لتوضيح الخطط الحكوميَّة والتوجيهات لتحفيز نمو السوق الداخليَّة، من خلال تعزيز القطاعات التي تعتمد على الطلب المحلي، وتطوير مهارات العمالة لتعزيز الإنتاجيَّة، وتحسين فرص العمل. أكد أفراد العينة أنه يجب أن تكون هذه الاستراتيجيات متكاملة ومتناغمة مع بعضها البعض لضمان تحقيق أقصى فائدة في التصدي لأزمة التضخم وتحقيق استقرار اقتصادي.

اتفقت العينة على أن أهم استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيَّة للتعامل مع أزمة التضخم في مصر على مستوى الحكومة، تتمثَّل في السياسة النقديَّة، ورفع أسعار الفائدة، وكبح جماح التضخم، وجذب الاستثمارات الأجنبيَّة، والتحكم في كمية النقود المتداولة، والسياسة الماليَّة، وتتمثَّل في بعض الإجراءات؛ منها ترشيد الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات العامة، ودعم القطاعات الإنتاجيَّة، وتحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمار، وتطوير البنية التحتيَّة، ورفع كفاءة الإنتاج، وتتمثَّل الخطط الاستباقيَّة في كلٍّ من بناء مخزونات استراتيجيَّة من المواد الغذائية والطاقة، وتنويع مصادر الواردات، ودعم البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا ورفع مستوى الوعي لدى المواطنين بمخاطر التضخم في حين رأت ثلث العينة أنه على مستوى القطاع الخاص يجب أن يتبع عدة إجراءات؛ منها ترشيد استهلاك الطاقة، استخدام التكنولوجيا لخفض التكاليف، تحسين جودة الإنتاج، زيادة الصادرات على مستوى المواطن، تتمثل الإجراءات في الترشيد في الاستهلاك، التوفير للمستقبل، الاستثمار في الأصول الحقيقية، دعم المنتجات المحلية، على مستوى المجتمع المدني تتمثل الإجراءات في الإسهام في نشر الوعي بمخاطر التضخم، تشجيع المواطنين على الترشيد في الاستهلاك، دعم جهود الحكومة في مكافحة التضخم.

أشار بعض أفراد العينة إلى أن أهم استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيَّة التي يمكن استخدامها للتعامل مع أزمة التضخم في مصر السياسة الماليَّة العامة يمكنها تيسير مهمة السياسة النقديَّة في خفض التضخم، مع تخفيف المخاطر على الاستقرار المالي كان الدعم الحكومي عاملًا حيويًّا في مساعدة الأفراد والشركات على تجاوز مرحلة الإغلاقات العامة التي فرضتها الجائحة، ودعم التعافي الاقتصادي، غير أنه في حالة التضخم المرتفع، لا يوجد مبرر للدعم المالي المعمم، وقد تراجعت معظم الحكومات بالفعل عما كانت تقدمه من دعم أثناء الجائحة، ومع استمرار معاناة الكثيرين، ينبغي أن تستمر الحكومة في إعطاء أولوية لمساعدة أكثر الفئات ضعفًا على مواكبة التكلفة شديدة الارتفاع للغذاء والطاقة، وتغطية التكاليف الأخرى – غير أنه على الحكومات أيضًا أن تتجنب زيادة الطلب الكلي الذي يهدد بعودة التضخم إلى الارتفاع. وفي كثير من الاقتصادات المتقدمة

والصاعدة، يمكن أن يحقق الانضباط المالي خفضًا للتضخم مع تحقيق خفض موازٍ في المديونية. الضبط المالي والحد من الديون، تقوم البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة للحدِّ من الطلب واحتواء التضخم، الذي بلغ في كثير من البلدان أعلى مستوياته منذ ثمانينيات القرن الماضي. ولأن ارتفاعات الأسعار السريعة مكلفة بالنسبة للمجتمع وضارة باستقرار النمو الاقتصاديّ، يجب أن تتحرك السياسة النقديَّة لمواجهتها على نحو حاسم.

من وجهة نظرك ما رؤيتك في أهم الأساليب التي ينبغي اتباعها في قياس مدى فعالية تلك الاستراتيجيات في التعامل مع أزمة التضخم في مصر؛ منها أساليب قياس معدلات التضخم يمكن قياس فعالية الاستراتيجيات من خلال متابعة تطور معدلات التضخم على مدى الوقت، إذا تمكنت الاستراتيجيات من تحقيق تأثير إيجابي في تقليل معدلات التضخم، فإن ذلك يشير إلى فعالية الإجراءات المتخذة إلى جانب قياس النمو الاقتصادي؛ حيث يمكن قياس فعالية الاستراتيجيات من خلال متابعة نمو الاقتصاد، إذا كان هناك تحسن في نمو الاقتصاد، فإن ذلك يشير إلى تحسن الأوضاع الاقتصاديَّة، وقدرة البلاد على التحكم في التضخم، وقياس مؤشرات الإنتاجيَّة، تحسين مؤشرات الإنتاجيَّة في القطاعات المختلفة يمكن أن يكون مؤشرًا إيجابيًّا لفعالية السياسات والإجراءات، قياس مؤشرات البطالة قليل من معدلات البطالة يمكن أن يكون مؤشرًا إيجابيًّا للتأثير الاقتصادي الإيجابي للإجراءات. قياس مؤشرات توزيع الدخل من خلال متابعة توزيع الدخل يمكن أن يظهر مدى نجاح السياسات في تحسين التوازن في الاقتصاد، وتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية قياس معدلات مدى استقرار الأسواق الماليَّة؛ حيث يمكن مراقبة استقرار الأسواق الماليَّة لتقييم تأثير السياسات على الثقة في الاقتصاد، قياس مؤشرات الاستثمار من خلال زيادة في مستويات الاستثمار؛ حيث يشير إلى الثقة في الاقتصاد، ويمكن أن يكون مؤشرًا على فعالية السياسات.

مراقبة التوازن المالي يتمثل التوازن في الميزانية الحكوميَّة والميزان التجاريّ في مؤشرات مهمة لتقييم الصحة الماليَّة للاقتصاد بجانب تحليل الآثار الاجتماعيّة من خلال دراسة تأثير الاستراتيجيات في المجتمع، بما في ذلك التأثير في الفقر والطبقات الاجتماعيّة المختلفة استطلاعات الرأي العام، قياس آراء وتوقعات الجمهور حيال الوضع الاقتصادي وفعالية السياسات، يؤكد أفراد العينة على أن الفعالية الكليّة للاستراتيجيات والسياسات قابلة للقياس تكمن بتحليل هذه المؤشرات ومقارنتها مع الأوضاع الاقتصاديَّة السابقة.

عبرت نسبة كبيرة من العينة عن أن أهم الأساليب لقياس مدى فعالية الاستراتيجيات في التعامل مع أزمة التضخم في مصر مؤشرات اقتصاديَّة، تتمثل في مراقبة تغير معدلات التضخم على مدار الوقت، مقارنة معدلات التضخم في مصر مع الدول الأخرى، النمو الاقتصادي من خلال قياس تأثير الاستراتيجيات في الناتج المحلي الإجمالي، قياس تأثير الاستراتيجيات في معدلات البطالة، بجانب قياس تأثير الاستراتيجيات في حجم الاستثمار في مصر، قياس تأثير الاستراتيجيات في أنواع الاستثمارات، ضرورة إجراء استطلاعات رأي للمواطنين والشركات حول تأثير الاستراتيجيات في

حياتهم، بجانب قياس مستوى الرضا عن الاستراتيجيات، وجمع اقتراحات لتطوير الاستراتيجيات، إجراء دراسات حالة على قطاعات محددة لقياس تأثير الاستراتيجيات في تلك القطاعات، قياس تأثير الاستراتيجيات في الشركات والأفراد في تلك القطاعات، تحليل البيانات، استخدام تقنيات تحليل البيانات لقياس تأثير الاستراتيجيات في مختلف جوانب الاقتصاد، تحديد نقاط القوة والضعف في الاستراتيجيات مع تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين بجانب طرح مؤشرات اجتماعية لقياس تأثير الاستراتيجيات في مستوى المعيشة. قياس تأثير الاستراتيجيات في الفقر، قياس تأثير الاستراتيجيات في الأمن الغذائي.

وتشير العينة إلى أن هذه ليست قائمة شاملة، ولكنها تشمل أهم الأساليب لقياس مدى فعالية الاستراتيجيات في التعامل مع أزمة التضخم في مصر، يجب استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب لقياس مدى فعالية الاستراتيجيات، يجب أن تكون الأساليب المستخدمة موضوعيَّة وقابلة للقياس، يجب أن تكون نتائج قياس الفعالية متاحة للجمهور، وهناك بعض النقاط الإضافيّة التي يجب مراعاتها عند قياس مدى فعالية الاستراتيجيات المدة الزمنية اللازمة لقياس تأثير الاستراتيجيات التأثيرات الخارجية التي قد تؤثر في نتائج قياس التكلفة associated with measuring the effectiveness of the strategies. مع التأكيد على أن قياس مدى فعالية الاستراتيجيات هو عملية مستمرة يجب إجراؤها على مدار الوقت.

في حين رأى أحد أفراد العينة أنه من أهم الأساليب التي ينبغي اتباعها: أن التحفيز المالي في بيئة التضخم المرتفع الحاليَّة من شأنه إجبار البنوك المركزيَّة على استخدام أدواتها بصورة أشد لكبح التضخم، وفي سياق الدين المرتفع للقطاعين العام والخاص، قد يتسبب هذا في زيادة المخاطر على النظام المالي، كما يوضح عدد أكتوبر من تقرير الاستقرار المالي العالمي.

وبسؤال عينة الدراسة عن كيفية تحسين فعالية استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيَّة للتعامل مع أزمة التضخم في مصر، ذكر البعض الإجراءات التي تعزز التنسيق والتكامل بين السياسات النقديَّة والماليَّة والاقتصاديَّة، تعزيز التنسيق بين الجهات الحكوميَّة المختلفة والمؤسسات الماليَّة والاقتصاديَّة لضمان التكامل في تنفيذ السياسات، مراجعة وتحسين السياسات النقديَّة والماليَّة، لضمان تناسقها مع أهداف التضخم، وتعزيز استقرار الاقتصاد، تعزيز أنظمة الرقابة والتقييم لضمان تنفيذ فعالٍ للسياسات، وقياس الأثر الفعلي لها، زيادة مستوى الشفافية حيال السياسات الاقتصاديَّة والماليَّة لبناء الثقة بين الحكومة والجمهور والمستثمرين، تحفيز الاستثمار في الصناعات الرئيسيّة، ودعم الابتكار والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجيَّة، وتعزيز التوجيه التنموي، وضع خطط استراتيجيَّة تنمويَّة، تستهدف تحسين البنية التحتيَّة، وتعزيز التنمية المستدامة.

دراسة التجارب الدوليَّة، واستخدام الأفضليات والتجارب الناجحة في التعامل مع التضخم لضمان اتخاذ القرارات الفعّالة، دعم الابتكار وريادة الأعمال لتعزيز الاقتصاد وتحسين التنافسيَّة، التركيز على برامج التعليم والتدريب لتطوير مهارات القوى العاملة، وتحسين إنتاجيتها، تحسين إدارة

المخزون لتفادي زيادة التكاليف، وتقليل الضغط على الأسعار، التشجيع على توسيع قاعدة الإنتاج وتنويع الصادرات لتعزيز القدرة التنافسيَّة، والتشجيع على التواصل الاقتصاديّ الدوليّ، والتشجيع على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز التعاون الدولي، وتحقيق التوازن والتناغم بين هذه العوامل وتنفيذها بشكل فعّال، يمكن أن يسهم في تعزيز فعالية السياسات والاستراتيجيات في مواجهة أزمة التضخم.

عبرت نسبة قليلة من العينة عن كيفية تحسين فعالية استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيَّة للتعامل مع أزمة التضخم في مصر؛ حيث ذكرت أنه تمتلك السياسة النقديَّة الأدوات اللازمة لخفض التضخم، فإن سياسة الماليَّة العامة يمكنها وضع الاقتصاد على مسار أسلم في المدى الطويل من خلال الاستثمار في البنية التحتيَّة والرعاية الطبيَّة والتعليم، والتوزيع العادل للدخول والفرص، عن طريق نظام عادل للضرائب والتحويلات، وتوفير الخدمات العامة الأساسيَّة. غير أن رصيد الماليَّة العامة الكلي يؤثر في الطلب على السلع والخدمات وعلى الضغوط التضخميَّة، وتخفيض العجز من شأنه تهدئة الطلب الكلي والتضخم، ومن ثمَّ لا يحتاج البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة كثيرًا للوصول إلى هذه النتيجة. وبالإضافة إلى ذلك، فمع الأوضاع الماليَّة العالميَّة التي تفرض قيودًا على الميزانيات، ونِسَب الدين العام التي تجاوزت مستويات ما قبل الجائحة، فإن تخفيض العجز يعالج أيضًا مواطن الضعف المتعلقة بالديون.

وجهت الباحثة سؤالًا حول ما هي السيناريوهات المقترحة للخروج من أزمة التضخم محليًّا ودوليًّا حتى ٢٠٣٠ حيث أكد بعض أفراد العينة أنه من الصعب تحديد بدقة سيناريوهات الخروج من أزمة التضخم محليًّا ودوليًّا حتى عام ٢٠٣٠، نظرًا لتعقيد العوامل المؤثرة وعدم اليقين المرتبط بالظروف الاقتصاديَّة والسياسية. ومع ذلك، يمكن توقع بعض السيناريوهات المحتملة

سيناريوهات محلية من خلال تحسن الإنتاجيَّة والاستثمار، التركيز على تحسين الإنتاجيَّة في مختلف القطاعات الاقتصاديَّة، والتشجيع على الاستثمارات لتحفيز نمو اقتصادي مستدام. سياسات نقديَّة وماليَّة فعّالة، تنفيذ سياسات نقديَّة وماليَّة متوازنة وفعّالة، تستهدف ضبط التضخم دون التأثير الضار على النمو الاقتصادي، تحسين البيئة التجارية من خلال إجراء إصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات، وتعزيز تنويع الاقتصاد للحد من التأثيرات السلبيَّة للتقلبات في الأسعار العالميَّة للسلع والخدمات.

سيناريوهات دولية: تحسن الاقتصاد العالمي، تعافي اقتصادي عالمي، يؤدي إلى زيادة في الطلب على الموارد والصادرات المصريّة، تحسين أسعار السلع الأساسيَّة، ارتفاع أسعار السلع الأساسيَّة التي تعتمد عليها مصر يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الإيرادات، وتحسين الحالة الماليَّة، تقلبات في أسواق الطاقة، تأثير تقلبات أسعار النفط والطاقة في اقتصاد مصر، وحاجتها إلى تنويع مصادر الطاقة، ضغوط الديون الدولية، إدارة بنية الديون الدولية بطرق فعّالة؛ لتجنب التأثير الضار في الوضع المالي للبلاد، تعزيز التعاون الدولي في مجالات الاستثمار والتجارة الدولية لتعزيز النمو الاقتصادي. تأثيرات الأحداث الطارئة، تقلبات غير متوقعة في الأحداث الدولية؛ مثل أزمات إنسانية،

أو تصاعد التوترات الجيوسياسية، قد تؤثر في الوضع الاقتصادي لمصر في رأي أحد أفراد العينة أنه لضمان تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، يتعين على مصر تنفيذ سياسات متكاملة ومستدامة، والتي تعتمد على التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص، مع التركيز على تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على التكيف مع التحولات الاقتصاديَّة العالميَّة.

في حين أشار بعض أفراد العينة إلى طرح بعض السيناريوهات؛ منها:

أ- سيناريو التكيف:

١- تتكيف الحكومة مع أزمة التضخم من خلال اتخاذ إجراءات؛ مثل رفع أسعار الفائدة، وترشيد الإنفاق الحكومي.

٢- يُتوقع أن يؤدي هذا السيناريو إلى انخفاض معدلات التضخم على المدى الطويل، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وزيادة البطالة.

ب- سيناريو التحفيز:

١- تُحَفِّز الحكومة الاقتصاد من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، وخفض الضرائب.

٢- يُتوقع أن يؤدي هذا السيناريو إلى زيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى زيادة معدلات التضخم على المدى القصير.

جـ- سيناريو الإصلاحات الهيكلية:

١- تُجري الحكومة إصلاحات هيكلية على الاقتصاد؛ مثل تحسين بيئة الأعمال، وتطوير البنية التحتيَّة.

٢- يُتوقع أن يؤدي هذا السيناريو إلى زيادة النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم على المدى الطويل، لكنه قد يستغرق وقتًا طويلًا لتنفيذه.

د- سيناريو التعاون الدولي:

١- تتعاون الدول مع بعضها البعض لمعالجة أزمة التضخم، من خلال اتخاذ إجراءات؛ مثل تنسيق السياسة النقديَّة، وتبادل المعلومات.

٢- يُتوقع أن يؤدي هذا السيناريو إلى انخفاض معدلات التضخم على المدى الطويل، لكنه قد يكون صعب التنفيذ، بسبب اختلاف مصالح الدول.

هـ- سيناريو الحمائية:

١- تتخذ الدول إجراءات حمائية؛ مثل فرض رسوم جمركية على الواردات.

٢- يُتوقع أن يؤدي هذا السيناريو إلى حماية الصناعات المحلية، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى زيادة التضخم وارتفاع الأسعار.

و- سيناريو عدم الاستقرار:

١- تستمر أزمة التضخم في الازدياد، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

٢- يُتوقع أن يؤدي هذا السيناريو إلى انخفاض النمو الاقتصادي وزيادة البطالة وارتفاع الأسعار.

وطرح بعض أفراد العينة العديد من السيناريوهات المقترحة للخروج من أزمة التضخم محليًّا أن السياسات الماليَّة التقشفية في مصر قد يكون لها تأثير إيجابي في خفض معدلات التضخم، إلا أن الأثر الصافي لإجمالي هذه السياسات سيؤدي إلى رفع معدلات التضخم، نتيجة لتوسع الدولة في الاقتراض، وارتفاع أثر معدلات خدمة الدين العام.

قامت الباحثة بإجراء التحليل الرباعي الاستراتيجي SWOT Analysis لأزمة التضخم الحاليَّة في مصر، واستخلصت من نتائج المقابلة والذي تضمن التحليل الداخلي للنقاط القوية والنقاط الضعيفة والتحليل الخارجي للفرص والتهديدات، وفيما يلي بعض الجوانب التي تمكنت الباحثة من استخلاصها وتحليلها من جلسة النقاش:

البيئة الداخليّة: (١) نقاط القوة Strengths

- **موقع مصر الجغرافي:** تتمتع مصر بموقع جغرافي متميز يجعلها مركزًا تجاريًّا مهمًّا.
- **وجود قاعدة بشريَّة كبيرة:** تمتلك مصر قاعدة بشريَّة كبيرة يمكن أن تساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصاديَّة.
- **وجود ثروات طبيعيَّة:** تمتلك مصر ثروات طبيعيَّة متنوعة؛ مثل الغاز الطبيعي، والذهب.
- **وجد قاعدة صناعيَّة قويَّة:** تمتلك مصر قاعدة صناعيَّة متنوعة يمكن أن تساعد في تقليل الاعتماد على الواردات.
- **وجود احتياطيات أجنبية كبيرة:** تمتلك مصر احتياطيات أجنبية كبيرة يمكن أن تساعد في تمويل الواردات، ودعم العملة المحلية.
- **وجود قاعدة سياحيّة قويَّةً:** يمكن أن تساعد السياحة في زيادة الدخل الأجنبي، وخلق فرص العمل.

نقاط الضعف weak points:

- **نقص الاستثمار:** تعاني مصر من نقص في الاستثمار؛ مما يحد من قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي.
- **البيروقراطيَّة:** تعاني مصر من بيروقراطيَّة معقدة يمكن أن تعيق الاستثمار، وخلق فرص العمل.
- **الفساد:** يُعَدُّ الفساد من أهم التحديات التي تواجه مصر؛ حيث يؤثر في جميع جوانب الحياة.

- **ارتفاع الاعتماد على الواردات:** تعتمد مصر بشكل كبير على الواردات؛ مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالميَّة.
- **عجز الموازنة العامة:** تعاني مصر من عجزٍ في الموازنة العامة؛ مما يزيد من الضغط على الأسعار.
- **ارتفاع معدلات البطالة:** تعاني مصر من معدلات بطالة مرتفعة؛ مما يقلل من قدرة المواطنين على الشراء.

الفرص Opportunities:

- **اكتشافات الغاز الطبيعي:** يمكن أن تساعد اكتشافات الغاز الطبيعي في مصر على تقليل الاعتماد على واردات الطاقة.
- **تحسين بيئة الأعمال:** يمكن أن يساعد تحسين بيئة الأعمال في مصر على جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص العمل.
- **زيادة الصادرات:** يمكن أن تساعد زيادة الصادرات في مصر على زيادة الدخل الأجنبي، وتحسين ميزان المدفوعات.
- **التطورات التكنولوجيَّة:** يمكن أن تساعد التطورات التكنولوجيَّة في تحسين كفاءة الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة.
- **النمو الاقتصاديّ في الدول العربيَّة:** يمكن أن يساعد النمو الاقتصادي في الدول العربيَّة على زيادة الصادرات المصريّة، وخلق فرص عمل جديدة.
- **التعاون الدولي:** يمكن أن يساعد التعاون الدولي في تحسين بيئة الأعمال في مصر، وخلق فرص عمل جديدة.

التهديداتThreats :

- **التغيرات المناخيَّة:** يمكن أن تؤثر التغيرات المناخية سلبًا في الزراعة والإنتاج الغذائي في مصر.
- **التوترات السياسيَّة:** يمكن أن تؤثر التوترات السياسيَّة في المنطقة سلبًا في الاقتصاد المصريّ.
- **الحرب في أوكرانيا:** يمكن أن تؤثر الحرب في أوكرانيا في أسعار السلع الأساسيَّة؛ مما يزيد من الضغط على الأسعار في مصر.

الاستراتيجيَّة المقترحة لمواجهة أزمة التضخم:

تمثِّل الاستراتيجيَّة الاقتصاديَّة لمواجهة تداعيات أزمة التضخم على الأمن الوطني، رؤية ومنهاجًا يمكن من خلاله أن تسير الدولة لفترة مستقبليَّة تستطيع من خلالها التغلب على التداعيات الاقتصاديَّة ومعالجتها، وتخفيف حدتها، وبالتالي تحقيق للاقتصاد أهداف هذه الاستراتيجيَّة.

الهدف الاقتصاديّ:

بناء أسس قوية للاقتصاد المصريّ، والاستفادة من مقدرات الدولة المصريَّة، وتحقيق رفاهية الشعب، من خلال التغلب على البطالة، والاستفادة من مقدرات الدولة المصريّة لبناء اقتصاد وطنيّ قويّ.

السياسات المقترحة:

أ- على المدى القريب والمتوسط:

١- حل مشكلة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي من خلال الآتي:

(أ) الاهتمام بالصناعة، وإعادة بناء وتأهيل البنية التحتيَّة، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار.

(ب) الاهتمام بالجانب الزراعيّ، وتحسين إنتاجيَّة الأرض الزراعيّة، والتوسع في استصلاح الأراضيّ الزراعيَّة، واستهداف زراعة المحاصيل الاستراتيجيَّة من خلال تمويل المزارعين، وتوفير المعدات الزراعيَّة والطاقة اللازمة.

(ج) تطوير قطاع الخدمات، من خلال تطوير قطاع الكهرباء، وزيادة إنتاجيته، وتطوير قطاع البترول، وتدعيم جهود التنمية في مختلف المحافظات المصريّة.

(د) العمل على تطوير قطاع النقل والمواصلات، واستحداث شبكات طرق جديدة، والارتقاء بالشبكات القديمة، وربط جميع أنحاء البلاد بعضها ببعض، بالإضافة إلى تطوير قطاع السياحة، بتبني مشروعات سياحيّة من شأنها تحسين قدرة السياحة المصريّة.

٢- حل مشكلة البطالة والفقر:

(أ) تنشيط المناخ الاقتصادي، وتطوير أساليب وطرق جديدة للعمل، ورفع الأجور، وتوفير فرص عمل جديدة.

(ب) توسيع الاستثمار وإقامة مشروعات تستوعب أيادي عاملة كثيرة.

(ج) دعم القطاعات الاقتصاديَّة، كالصناعة والزراعة والتجارة والبناء والتشييد، وقطاعات إنتاجية أخرى لامتصاص البطالة، وخلق فرص عمل واسعة للتقليل من حدة الفقر.

(د) التعاون بين القطاع العامّ والخاص في محاولة توفير فرص العمل المختلفة، وعمل الدراسات، وإنشاء المراكز التخصصيَّة التي تنظم فرص العمل لكل الشباب المصريّ، والتي تراعي مستواهم التعليميّ.

(هـ) دعم السلع الغذائيَّة الأساسيَّة، وتوفير الأمن الغذائيّ.

(و) العمل على تنمية الموارد البشريَّة، من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة.

(ز) تعزيز دور المحليات، وبناء قدراتها لتقديم الخدمات الأساسيَّة.

٣- حل مشكلة عجز الموازنة:

(أ) من خلال العمل على زيادة الإيرادات الضريبيَّة.

(ب) من خلال العمل على ترشيد الإنفاق العام.

(جـ) الاعتماد على مصادر أخرى بديلة، بدلًا من مجال النفط والغاز في رفد الموازنة العامة للدولة؛ نظرًا لما يعانيه من تذبذب العائدات الناتج من تغيير الأسعار في السوق العالمي.

(د) تعزيز الثقة في الأعمال التجاريَّة عن طريق الحدّ من القوانين المكثفة، وتبسيط الأنظمة المتعلقة بالاستثمار، وذلك عن طريق توفير المناخ الجاذب للاستثمار اقتصاديًّا وماليًّا وإداريًّا وتشريعيًّا.

٤- حل مشكلات الجهاز المصرفيّ:

(أ) العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة والعاجلة للحد من انهيار العملة الوطنية.

(ب) العمل على زيادة نسب البنك المركزي المصريّ من العملات الأجنبيَّة.

(جـ) ضبط الحكومة للأسعار، ومعاقبة المخالفين.

(د) تكليف الكفاءات والخبرات في إدارة الجهاز المصرفيّ، والحدّ من التدخلات السلبيَّة في هذا المجال.

(هـ) التوقف عن طبع العملة الوطنية، دون توفير غطاء نقديّ من العملات الأجنبيَّة للحفاظ على العملة الوطنيَّة.

(و) القضاء على الفساد في مفاصل أجهزة الدولة التي تتسرب من خلالها الإيرادات، وتقليص النفقات غير الضرورية، وحل المشكلات والاختلالات في مسألة تصدير النفط والغاز، وإلغاء قرار تعويم العملة.

(ز) التركيز على إعادة بناء القدرة الإنتاجيَّة والتصديريَّة للنفط والغاز في أسرع وقت، فهما الرافدان الأساسيان للموازنة.

(ح) العمل على توجيه جميع إيرادات الدولة والقطاع العام من (الضرائب الجمارك، مبيعات النفط والغاز... إلخ) إلى البنك المركزي وفروعه.

ب- آليات التنفيذ:

١- هيكلة السياسة الضريبيَّة، بما يضمن خفض الضرائب التي تطال الطبقات الفقيرة وذات الدخل المحدود، بما يتناسب مع وضعها، وزيادة الضرائب على السلع الكماليَّة.

٢- دعم المشروعات الصغيرة، وإصلاح نظام التعليم والتدريب.

٣- إنشاء هيئات ومؤسسات لمكافحة البطالة والفقر.

٤- العمل على رفع كفاءة الموانئ المصريّة البريّة والبحريّة.

٥- ضبط الحكومة للأسعار، ومعاقبة المخالفين.

٦- توجيه جميع المنح الدوليَّة لدعم احتياطي البلد من العملات الأجنبيَّة.

ج- على المدى البعيد:

١- استكمال الإصلاح الهيكليّ والبنية التشريعيَّة، ووجود رؤية استراتيجيَّة اقتصاديَّة، تعمل على البناء المؤسسيّ.

٢- وضع ما يلزم من تشريعات قانونيّة، لضمان القضاء على الفساد الماليّ والإداريّ.

د- آليات التنفيذ:

١- البدء في إنشاء هيئة عليا تضم خبراء للبيئة والمياه لوضع استراتيجيَّة اقتصاديَّة شاملة، تقدم الدراسات والتوصيات لكيفية مواجهة التغيرات المناخيَّة والبيئة وتأثيراتها المختلفة على الإنتاج الزراعيّ والصناعيّ، وغيرها من المجالات تأثر في المستقبل.

٢- التوسع في المنتديات وإلى تجمع رجال الأعمال، والاستفادة من توصيات كل المنتديات في دعم الصالح الاقتصاديّ والاستراتيجيّ بين الجانبين.

٣- الاهتمام بدراسة، وزيارة المناطق الحرة داخليًّا، وضرورة التقليل من الاعتماد على النفط، والعمل على إيجاد الحلول البديلة لذلك.

التوصيات والإجراءات المقترحة:

استخلاصًا لأهم استراتيجيات طرح الحلول ووضع الخطط الاستباقيَّة للتعامل مع أزمة التضخم في مصر توصيات لصانعي ومتخذي السياسات في المؤسسات الاقتصاديَّة من **خلال اتباع ما يلي:**

- **السياسة النقديَّة Monetary policy:** رفع أسعار الفائدة بشكل تدريجي لامتصاص السيولة، وتقليل الطلب الكلي، مع مراعاة عدم التأثير السلبي المفرط في النمو الاقتصاديّ، وتشديد سياسة العرض النقدي عن طريق بيع أذون الخزانة والسندات الحكوميَّة لسحب السيولة من السوق، وتعزيز احتياطيات النقد الأجنبي، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبيَّة المباشرة، وتشجيع التحويلات الماليَّة للمصريّين بالخارج.

- **السياسة الماليَّة Fiscal policy:** خفض الإنفاق الحكوميّ غير الضروريّ، مع التركيز على تحسين كفاءة الإنفاق في المشروعات ذات الأولوية، زيادة الضرائب التصاعدية على السلع الكماليَّة والخدمات غير الأساسيَّة؛ لتقليل الاستهلاك المفرط، ودعم السلع الأساسيَّة، من خلال برامج الدعم الموجهة للفئات الأكثر احتياجًا؛ لتخفيف الأثر الاجتماعي للتضخم، تثبيت سعر الصرف تدريجيًّا لتقليل التقلبات في أسعار الواردات، وتخفيف الضغط على الأسعار المحلية، وتعزيز التعاون الدولي مع المؤسسات الماليَّة الدولية؛ لدعم السياسات المحليَّة.
- **السياسات الهيكليَّة Structural policies:** تحسين بيئة الأعمال بتسهيل الإجراءات البيروقراطيَّة، وتقليل الفساد لجذب الاستثمارات، وتعزيز الشفافيَّة في إدارة السياسات الاقتصاديَّة؛ لبناء ثقة المستثمرين والمواطنين، وتدريب القوى العاملة: لزيادة الإنتاجيَّة، ودعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.
- **السياسة التجاريَّة Commercial policy:** وتقليل الاعتماد على الواردات، وتحفيز الصادرات، من خلال تخفيض الضرائب على الصادرات، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالميَّة، تشجيع التحول إلى الاقتصاد الرقميّ؛ لتقليل الطلب على النقد الأجنبيّ في المعاملات التجاريَّة.
- **السياسة الاجتماعيَّة Social policy:** حماية الفئات الضعيفة، من خلال برامج الدعم النقديّ والغذائيّ؛ لتخفيف الأثر الاجتماعيّ للتضخم.
- **تعزيز الإنتاج المحليّ:** بتوفير التمويل اللازم، وتسهيل الإجراءات البيروقراطيَّة لزيادة الإنتاج، وتشجيع الزراعة المحليَّة؛ لزيادة إنتاج الغذاء.
- **خطط استباقيَّة**: من خلال إنشاء نظام إنذار مبكر؛ لمراقبة مؤشرات التضخم والتدخل السريع عند الحاجة.
- **التوعية المجتمعيَّة:** حملات توعيَّة لتشجيع الادخار والاستهلاك الرشيد بين المواطنين، وتعزيز الثقافة الماليَّة؛ لزيادة فهم الجمهور لأسباب التضخم والإجراءات الحكوميَّة لمواجهته.

المراجع والمصادر المستخدمة:

المصادر العربيَّة:

(حجاج) الشيماء حامد، **سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر.** مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. Volume 23, Issue 4 - Serial Number 93, October 2022, Page 53-70

(أبو جامع) نسيم حسن، **أثر السياسات الاقتصاديَّة على معدل التضخم خلال الفترة (١٩٧٣ – ٢٠١٧) دراسة حالة المملكة المتحدة البريطانية.** مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

Article 6, Volume 21, Issue 2 - Serial Number 83, April 2020, Page 123-152

العمرو حسن عبد الرحمن، **القيسي** محمد، **تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأردن،** مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. - Article 2, Volume 20, Issue 4 Serial Number 81, October 2019, Page 41-62

عبد الرازق، ياسمين صلاح، وآخرون، **أثر التضخم على النمو الاقتصادي بالقطاع الزراعي المصريّ.** مجلة العلوم الزراعية والبيئية، كلية الزراعة، جامعة دمنهور, Vol. 18, No. 3 (December 2019): pp. 44-65.

المصادر الأجنبيَّة:

Barro, R. J., & Grilli, V. (1994). European Macroeconomics. Macmillan Education

Blanchard, O. (2000). Macroeconomics. Pearson Education.

Blanchard, O., & Fischer, S. (1989). **Lectures on Macroeconomics**. MIT Press.

Boin, A., & McConnell, A. (2007). **Preparing for Critical Infrastructure Breakdowns**: The Limits of Crisis Management and the Need for Resilience. Journal of Contingencies and Crisis Management, 15(1), 50-59.

Crichton, M. (2006**). Risk, Uncertainty, and Precaution**: Lessons from the Avian Influenza Epidemic. Bulletin of the World Health Organization, 84(4), 324-328.

Dawson, P. (2014). **Creative Problem Solving**: An Introduction. Routledge.

FEMA (Federal Emergency Management Agency). (2018). Comprehensive Preparedness Guide (CPG) 101: Developing and Maintaining Emergency Operations Plans.

Fink, S. (2013). **Crisis Management: Planning for the Inevitable**. Backinprint.com

Friedman, M. (1969). The Optimum Quantity of Money. Aldine Publishing Company.

https://www.cbe.org.eg/

International Organization for Standardization (ISO). (2014). ISO 22301:2012 Societal Security - Business Continuity Management Systems - Requirements.

Kaplan, S., & Mikes, A. (2012). **Managing Risks: A New Framework**. Harvard Business Review, 90(6), 48-57.

Mankiw, N. G. (2014). Principles of Macroeconomics. Cengage Learning.

MindTools. (n.d.). **Problem Solving and Decision Making** (Online resource) Retrieved from https://www.mindtools.com/pages/main/newMN_TMC.htm. Stanford University. (n.d.). Problem Solving (Online course

Philipp C. Rother March (2004), fiscal policy and inflation volatility, European Central Bank, working paper series, No. 317, p12

Romer, D. (2018). **Advanced Macroeconomics**. McGraw-Hill Education.

Taylor, J. B. (2017). **Macroeconomics**. Cengage Learning.

Taylor, J. B., & Weerapana, A. (2017). Principles of Macroeconomics. Cengage Learning.

W. Fred Woods, fiscal policy and inflation, p15

Williamson, S. D. (2014). Macroeconomics. Pearson Education.

Woodford, M. (2003). **Interest and Prices: Foundations of a Theory of Monetary Policy**. Princeton University Press.

شبكة الإنترنت:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٣). **آثار أزمة التضخم على الأوضاع الاجتماعية والاقتصاديَّة في مصر**، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

البنك المركزيّ المصريّ (٢٠٢٣). التضخم في مصر: التحليل والسياسات. القاهرة: البنك المركزي المصريّ.